الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة **٢٥٥**

الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد كا ..... (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): اليوم تعقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف جلسة رسمية للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٠ باء المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

ويسعدني ويشرفني أن أرحب بالسيد هاري هولكيري، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد بيتر فان والصوم، رئيس مجلس الأمن؛ والسيد جون دي سارام، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من سكان الأراضي العربية المحتلة؛ والسيد فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية وممثل فلسطين؛ والسيد دانييلو تورك، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

وأود أيضا أن أرحب بداتوك سري سيد حامد البار، وزير خارجية ماليزيا ورئيس الدورة السابعة والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، وكذلك بممثلي الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وجميع الآخرين الذين لبُّوا دعوة اللجنة للمشاركة في هذه الجلسة الرسمية.

أود الآن أن أدعو جميع الحاضرين للوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة في ذكرى جميع الذين جادوا بأرواحهم من أجل قضية الشعب الفلسطيني وعودة السلام إلى المنطقة.

التزم المشاركون الصمت لمدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو أن تسمحوا لي في هذه المرحلة أن أدلي ببيان بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

وطيلة أكثر من ٢٠ سنة حتى الآن، بدافع من الشعور بالمسؤولية المشتركة، ظللنا نحتفل بيوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من كل سنة بوصفه اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني بعقد جلسة رسمية. وإنه لشرف عظيم أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-79416 (A)
0079416

نرحب بهذا العدد الكبير جدا من ممثلي الدول الأعضاء، والدول المراقبة، وأجهزة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية، والمنظمات المدنية. وإن حضوركم الضخم هنا يدل على أن المجتمع الدولي، وهو يستجيب للدعوة الصادرة من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، يود مرة أخرى أن يعرب عن دعمه الثابت للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة حقوقه غير القابلة للتصرف. وأود أن أشكركم جميعا.

خلال السنة الماضية تمكن طرفا الصراع من تجاوز بعض العقبات بل من إحراز بعض التقدم. ومن ثم، فإن اللجنة رحبت مع الارتياح بمختلف التدابير التي اتخذت بغية متابعة مذكرة شرم الشيخ لعام ١٩٩٩، وخاصة فيما يتعلق بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وفتح طريق آمن للمرور بين الضفة الغربية وقطاع غزة، يسمى بالطريق الجنوبي، واستمرار انسحاب القوات الإسرائيلية من الضفة الغربية، واستئناف المفاوضات بشأن الوضع النهائي والترتيبات المؤقتة، والتوقيع على اتفاقات إسرائيلية فلسطينية بشأن المسائل الاقتصادية وبشأن افتتاح حوض لبناء السفن في ميناء غزة.

وحتى ولو أن المحادثات المكثفة التي أجريت في كامب ديفيد تحت رعاية الرئيس كلينتون في تموز/يوليه الماضي، لم تتمخض عن نتائج تذكر، فإنها والاتفاقات المبدئية التي أسفرت عنها، تعطينا أسبابا لشيء من التفاؤل. ومن ثم، شعرنا بقلق بالغ عندما أعيقت محادثات السلام بصورة قاسية في نهاية أيلول/سبتمبر، في أعقاب زيارة السيد شارون إلى الحرم الشريف وفي أعقاب انفجار العنف الذي أطلقت عنانه تلك الزيارة.

ويا لها من خيبة أمل كبيرة، فاليوم وبعد سبع سنوات من المناقشات الشاقة، لم يتحقق أملنا المشترك برؤية الأطراف وقد حققت تسوية نهائية أو بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية المحتلة – بما في ذلك القدس – أو الاحتفال بإعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة التي ستصبح عضوا كامل العضوية في منظمتنا هذه. لقد كان لدينا من الأسباب ما يبعث على الأمل في مستقبل يسوده السلام والمصالحة والتعاون الذي يعود بالنفع على جميع شعوب الشرق الأوسط، بما في ذلك إسرائيل. ولكن مسيرة السلام قد تعثرت بشدة مما ينذر بإنزلاقها إلى حالة العنف والفوضى مجددا.

لقد أدى استئناف أعمال العنف إلى وفاة نحو ٣٠٠ شخص وإصابة عدة آلاف آخرين، وللأسف أدى كذلك، إلى قطيعة بين الطرفين وكل المجتمع الدولي يشعر بالقلق الشديد الآن ويعرب عن أمله الملح في وضع حد للعنف، وعودة الهدوء واستئناف المناقشات بين الأطراف المعنية حول مائدة المفاوضات. وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذ كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، في دورتها الاستثنائية الطارئة المستأنفة، قرارات بالغة الأهمية أكدا فيها مجددا على حقوق الشعب الفلسطيني، وشددا على التزامات الدولة القائمة بالاحتلال، وعلى ضرورة وضع حد للعنف كيما يتسنى إعادة عملية السلام إلى مسارها.

إن السبيل الوحيد – وأؤكد على كلمة الوحيد – المتاح أمام الأطراف في الشرق الأوسط هو قبول القرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة واحترامها التام. والأفعال الانفرادية واستخدام القوة مهما كانت شدتها، لن تطمس أبدا حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ولن تحل محل الشرعية الدولية. إن التطبيق الشامل لتوصيات اتفاق شرم الشيخ المعتمد في الشهر الماضي والاستئناف الفوري لمحادثات السلام هو الكفيل وحده بإنهاء الأزمة الحالية. ولكي يتحقق ذلك، يتعين على الطرفين أن يتعاونا تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة ومع الأطراف الراعية لمسيرة السلام.

إننا جميعا ندرك أن المسائل التي ما زال يتعين حلها معقدة للغاية إلى جانب ما تثيره من مشاعر، فضلا عن أهميتها البالغة بالنسبة لمستقبل العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وأيضا بالنسبة لمستقبل كل شعوب المنطقة. والطريق الذي علينا أن نسلكه هو بالتأكيد طريق شاق للغاية، ولكن بتوفر حسن النية والإرادة يمكن للأطراف أن تتغلب على العقبات وأن تكلل جهودها بالنجاح. وما زال يحدونا الأمل أن يحترم الإسرائيليون والفلسطينيون الاتفاقات الثنائية المبرمة حتى الآن، نصا وروحا، وأن ينفذوها بالكامل بحسن نية وبأسرع وقت ممكن.

وفي رأيي، ورأي اللجنة أيضا، أن ذلك يتطلب في المقام الأول وضع حد لسياسة الاستيطان التي ينتهجها الطرف الإسرائيلي دون أي اعتبار، كما يبدو، لمفاوضات السلام التي يتعين إجراؤها. ولقد أكد المجتمع الدولي مرارا على الطابع غير المقبول وغير القانوني لهذه المستوطنات، سواء أكانت قديمة أم جديدة. ونحن في اللجنة لم نكف أبدا عن التأكيد على أن مثل هذه الممارسات تغير بشكل عميق تكوين الإقليم الفلسطيني الذي هو محور المفاوضات. ومن شأن هذه الأفعال غير المشروعة أن تجعل التوازن الإقليمي مستحيلا فضلا عن أنها تشكل حكما مسبقا على نتائج محادثات الوضع الدائم. إن سياسة الاستيطان تمثل أيضا مظهرا واضحا من مظاهر الاحتلال وتتعارض مع روح ونص عملية السلام القائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ونحن نشهد اليوم عواقب هذه السياسة فتلك المستوطنات تعتبر مسرحا للمواجهات العنيفة التي أدت إلى معاناة هائلة وأضرار فادحة.

والوضع في مدينة القدس يمثل مسألة أخرى تقلق المجتمع الدولي بشدة، نظرا لبعض التدابير غير القانونية التي اتخذت على الأرض والتي ترمي إلى تعديل الوضع المادي والسكاني للمدينة المقدسة. ولست بحاجة لأن أذكر مرة أخرى بأن على الدولة القائمة بالاحتلال أن تضمن الحماية وإمكانية الوصول إلى الأماكن المقدسة الإسلامية أو المسيحية على حد سواء.

إن العنف الذي رأيناه يتفجر خلال الأسابيع الأخيرة لا بد من احتوائه لكي لا يقوض عملية السلام والتقدم الذي تحقق خلال الأعوام الأخيرة نحو إقرار السلام. وفي سعيها إلى مستقبل مشترك يرفرف عليه السلام والأمن والازدهار، سيكون بوسع الأطراف دائما أن تعول على دعم المجتمع الدولي، ولا سيما الجهود المشكورة لراعيي عملية السلام وأطراف أخرى. ومن ناحية أخرى، فإن المجتمع الدولي للمانحين عليه أن يقوم بدور هام لتعزيز المساعدة الاقتصادية التي يقدمها منذ سنوات عدة للشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظروف بالغة الصعوبة، وخاصة بعد تكرار قيام الدولة القائمة بالاحتلال بإغلاق الأراضي الفلسطينية بصورة منتظمة والجزاءات المالية المشددة التي فرضتها على السلطة الفلسطينية.

كما يتعين على المجتمع الدولي أن يبحث على وجه السرعة مسألة طرائق نشر بعض العناصر التي ستفصل بين أطراف الصراع بغية وقف إراقة الدماء والخسائر الفادحة في الأرواح. ويمكن أن يكون ذلك أحد تدابير بناء الثقة التي لم تحمي السكان فحسب، ولكنها سوف تسمح أيضا بإعادة السلام إلى مناطق المواجهة، وسوف يساعد ذلك في النهاية أعضاء لجنة تقصي الحقائق التي تشكلت بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في أداء المهمة التي كلفهم بها المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية حتى تسوى من جميع جوانبها. وفي هذا السياق، تود لجنتنا أن

تشكر الأمين العام على مبادراته الشجاعة وجهوده البارزة التي ساعدت على استئناف المناقشات بين الأطراف. إن أفكاره، ومشورته، وبصيرته السياسية الواضحة قد ساهمت بقدر كبير في احتواء الوضع. والمجتمع الدولي يقدر هذا الإسهام البناء تقديرا كبيرا.

وكما ذكرت من قبل، فقد راودنا أمل في العام الماضي بأنه بمجرد أن يعود السلام والأمن إلى المنطقة، سيتمكن للشعب الفلسطيني أخيرا، ومع مطلع الألفية الثالثة، من أن يتمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، وأن مستقبلا أفضل لجميع أطفال الشرق الأوسط كان سيشرق على المنطقة. وعلى الرغم من أن الأطراف لم تتمكن من اغتنام الفرصة الماثلة أمامها في مستهل هذه الألفية ذات المعاني الرمزية، علينا الآن أن نتوجه بنداء جديد إلى راعيي عملية السلام، والحكومات الأخرى، وأسرة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وجماعات المجتمع المدني والشخصيات المرموقة كيما يكرسوا أنفسهم بحزم من أجل إيجاد تسوية دائمة وعادلة وشاملة للأزمة الإسرائيلية – العربية.

بالنيابة عن لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أؤكد مرة أخرى على التزامنا الراسخ بتحقيق ذلك الهدف النبيل، الذي نواصل جميعا السعي إليه بالتعاون مع جميع الدول الأعضاء والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا العميق للأمين العام، السيد كوفي عنان، على دعمه النشط والمتواصل لأنشطة اللجنة. إنه لدى قيامه بدوره المتمثل في بناء السلام لم يتوان قط في مساعدتنا ومنحنا دعمه، ونحن ممتنون له بشدة لذلك. كذلك أود أن أشكر رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن على اهتمامهم المستمر بعمل اللجنة وانتباههم الدائم إلى مشاكل الشرق الأوسط.

ويسعدنا كثيرا وجود ممثلين عديدين هنا اليوم يحملون رسائل تأييد وتضامن ونفتخر بذلك. هذه الرسائل هي مصدر إلهام وتشجيع ليس للجنة فحسب بل أيضا، وقبل كل شيء، للشعب الفلسطيني. إنني أرحب بممثلي منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، اللتين تقيم معهما اللجنة تعاونا ثلاثيا قيما للغاية بشأن قضية فلسطين منذ عام ١٩٩٧. ونوجه شكرنا إلى الأمينين العامين لهاتين المنظمتين.

أدعو كل ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية إلى زيادة دعمهم لعملية السلام، التي يجب إنقاذها بأية تكلفة. ومهما كانت الصعوبات والعقبات والمرارة، ليس أمام الأطراف بديلا لعملية السلام هذه، التي ترى اللجنة أنها اختيار استراتيجي لا رجعة فيه.

والآن أعطي الكلمة إلى رئيس الجمعية العامة، سعادة السيد هاري هولكيري.

السيد هولكيري (فنلندا)، رئيس الجمعية العامة، (تكلم بالانكليزية): يشرفني مخاطبة هذه الجلسة المهيبة بوصفي رئيسا للجمعية الألفية. إنني أحذو حذو أسلافي، الذين يجيئون هنا كل عام لإعادة التأكيد على الدعم والالتزام المطلقين للمجتمع الدولي بتشجيع الحقوق والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني.

قضية فلسطين مدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة منذ أكثر من ٥٠ عاما. ففي ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د-٣)، الذي يقسم فلسطين إلى دولتين، دولة عربية ودولة يهودية، بينهما وحدة اقتصادية. وكان من المفترض أن يتم وضع القدس تحت نظام دولي خاص. ولم يتم تنفيذ تلك الخطة أبدا، ولكن مما يثير الاهتمام أن نلاحظ كيف أن

المقترحات الرامية إلى إنهاء المأزق الحالي تعود إلى تلك الترتيبات أو إلى ترتيبات مماثلة.

ومنذ مؤتمر سلام الشرق الأوسط في مدريد عام ١٩٩١ تم التوصل إلى عدد من الاتفاقات الهامة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ورحب المجتمع الدولي بإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٣ بوصفه خطوة هامة نحو السلام في الشرق الأوسط. وأظهر ذلك الإعلان أن من الممكن بالفعل التغلب على سنوات من العداء وعدم الثقة والشك.

ولم يكن الطريق الذي سلكه الجانبان منذ ذلك الحين طريقا سهلا. فلقد كانت هناك انتكاسات عديدة في السنوات الأخيرة، ولكن كانت هناك أيضا إنجازات عديدة. وكان من المفروض أن يكون هذا العام فريدا، حيث أنه كان من المفروض أن يتم فيه التوصل إلى اتفاق الوضع النهائي. وبدلا من ذلك، شهدنا في الأسابيع الأخيرة تدهورا حادا في الوضع يهدد أسس عملية السلام ذاتها.

وكان للأمم المتحدة حضور في كل ذلك، تؤازر في ثبات المبادئ التي يكرسها ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان والقرارات وثيقة الصلة. وبسبب اندلاع العنف مؤخرا ردت الجمعية العامة ومجلس الأمن بإلحاح وعزم. فلقد أدانت الجمعية العامة العنف والاستخدام المفرط للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة في تشرين الأول/أكتوبر. وأعادت الجمعية تأكيدها على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وطالبت بأن تلتزم الدولة القائمة بالاحتلال التزاما صارما بواجباتها ومسؤولياتها القانونية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأيدت الجمعية العامة إنشاء آلية للتحقيق في الأحداث المأساوية الأخيرة ودعت إلى استئناف محادثات السلام والإسراع في إبرام اتفاق التسوية النهائية بين الجانبين.

وأود أن أشيد إشادة خاصة بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على دوره في مؤتمر قمة شرم الشيخ الأخير وعلى جهوده اللاحقة لإنهاء العنف وإعادة عملية التفاوض إلى مسارها. إنني أؤيد تماما جهود الأمين العام وممثليه، بالتنسيق مع راعيي عملية السلام والأطراف الأخرى المهتمة، لإنهاء دوامة العنف الحالية وإحياء المفاوضات السلمية في اتجاه تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، أود أن أشير إلى التقرير الأخير لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي أعربت فيه عن قلقها الشديد إزاء التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان. ونوهت أيضا إلى أهمية البحث عن السلام والعدل واحترام حقوق الإنسان، والحاجة إلى تحديد كلا الجانبين لجهود وقف العنف.

وبوصفي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين، أود أن أعيد التأكيد على موقف الجمعية ومفاده أنه ينبغي على الأمم المتحدة أن تحتفظ بمسؤولية دائمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بشكل فعال بجميع جوانبها ووفق قواعد القانون والإنصاف الدوليين.

ونحن جميعا ملتزمون بالعمل على تحقيق ذلك الهدف، مسترشدين في ذلك باحترام المبادئ المعترف بها عالميا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وينبغي تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف كما حددتها الجمعية العامة، وخصوصا حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة،

والحق في العودة إلى الديار والممتلكات أو في الحصول على تعويض لمن يختارون عدم العودة.

وبغية أن يتجذر السلام ويصبح قابلا للبقاء، من الضروري توفير التنمية الاجتماعية والاقتصادية. والسلام يجب، بصفة خاصة، أن يصاحب الاتفاقات والترتيبات السياسية. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده من أجل توفير المساعدة الاقتصادية للشعب الفلسطيني الذي هو في أمس الحاجة إليها.

واسمحوا لي، سيدي، أن أختتم بياني بالإشادة باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف التي واصلت، بتوجيهكم القدير والمتفاني، تعزيز حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، دعما لعملية السلام ودفعا لقضية فلسطين إلى مركز الصدارة بين المسائل التي تتناولها الجمعية العامة ومجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة بصورة أعم والمجتمع المدني الدولي.

واللجنة، تنفيذا منها للولاية التي أوكلتها الجمعية العامة إليها، أسهمت وتظل تسهم إسهاما هاما في إنجاز جميع هذه المهام. وأتمنى لها كل النجاح في المهمة الموكولة إليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الأمين العام الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أشكر اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على دعوتها لي مرة أخرى للمشاركة في هذا الاحتفال السنوي باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فهذه المناسبة المهيبة تتيح لنا فرصة تجديد التزامنا بهدف تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، جوهر الصراع العربي – الإسرائيلي، والإعراب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ودعمنا له.

منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، شارك جميع أسلافي في بذل الجهود الرامية إلى إيجاد حل عادل ومنصف وسلمي لهذه القضية المعقدة. وأتعهد بمواصلة متابعة الموضوع بجميع الوسائل والموارد المتاحة لي.

نجتمع اليوم في وقت حساس وصعب جدا من عملية السلام. ففي سياق العام الماضي، واصل الطرفان بذل الجهود للتغلب على عقود من الشك والعداء وبناء جسور المصالحة والصداقة. ولقد نجحا في تضييق شقة الخلافات بشأن بعض النقاط واتفقا على عدد من المسائل المحددة. وعلى رغم الصعوبات التي تمت مواجهتها لدى إبرام اتفاق في كامب ديفيد في تموز/يوليه الماضي، أظهر كلا الجانبين العزم على المضي قدما. ونحن مرتاحون لما أبدياه من عزيمة وأمل في أن الزخم التفاوضي لن يذهب سدى.

والمؤسف أنه عقب الأحداث التي جرت في القدس الشرقية في أيلول/سبتمبر، بدأت الحالة على الأرض تتأزم بسرعة فبلغت أبعادا مأساوية وجمدت احتمالات إجراء المزيد من المفاوضات. وتذكر اللجنة أنه حدث في الشهرين الماضيين أن عملت مختلف الأطراف، وأنا واحد منها، لإقناع الجانبين بوضع حد لأعمال العنف ونفح الحياة في العملية التفاوضية. وخلال زيارتي إلى المنطقة، ظلت الحالة على الأرض في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة متوترة وخطيرة للغاية.

إن جوانب التفاهم التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ اعتبرت خطوة أولى هامة نحو استعادة الوضع الذي كان سائدا، واستئناف عملية السلام، ووضع آلية للتحقيق في أسباب العنف. وبغية التوصل إلى ذلك، اقتضت الضرورة المطلقة أن ينفذ الطرفان جوانب التفاهم هذه تنفيذا كاملا وبحسن نية.

وفي وقت سابق من هذا الشهر رحبتُ بتعيين الرئيس كلينتون لجنة لتقضي الحقائق، وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في شرم الشيخ. وكان يحدوني الأمل أيضا في أن تضطلع اللجنة بالمهام الموكولة إليها بتراهة وبتوسع، وفي أن تسهم بالتالي إسهاما هاما في البحث عن إحلال السلام العادل والدائم.

وفيما تدهور الوضع، ناشدتُ القيادة لدى الجانبين أن يمتنعوا عن الإدلاء ببيانات علنية عاطفية وأن يختاروا عباراتهم بدقة كبيرة. والشيء نفسه ينبغي أن ينطبق على المجتمع الدولي بنطاقه الأوسع. وينبغي لنا جميعا أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة الفلسطينيين والإسرائيليين في سعيهم التاريخي لإحلال السلام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأطالب الطرفين مرة أخرى بالحفاظ على الإنجازات التي تحققت في السنوات التسع الماضية من عملية السلام، والتحرك بثبات إلى الأمام على طريق السلم والمصالحة.

واسمحوا لي أيضا أن أضيف أن هناك مسألة واحدة يراها الفلسطينيون وكثيرون آخرون بمثابة السبب الرئيسي للأزمة الراهنة، وهنا أشير إلى استمرار مصادرة الممتلكات الفلسطينية وهدم المنازل وتشييد المستوطنات والطرق وتوسيعها في الأراضي المحتلة. فهذه الأعمال تعقّد على نحو خطير المناقشات التي يجريها الطرفان بشأن المسائل المتعلقة بالوضع الدائم.

وتزايد الحالة سوءا على الأرض في الأسابيع العديدة الماضية خلّف أثرا ضارا للغاية على الاقتصاد الفلسطيني. فإغلاق الحدود والممرات الدولية على نحو متكرر أدى إلى تدهور مأساوي في ظروف عيش الفلسطينيين الذين يعتمد اقتصادهم إلى حد كبير على الاقتصاد الإسرائيلي. ونتيجة للصراع، تصاعدت معدلات البطالة والفقر بنسب كبيرة بعد سنوات عديدة من التحسن.

وهناك شعور متزايد باليأس والإحباط والغضب بين الفلسطينيين. ولهذا السبب من الضروري على الإطلاق استعادة الهدوء في أسرع وقت ممكن وإحياء مفاوضات السلام بغية إعادة دوران عجلة الاقتصاد أيضا.

وتواصل وكالات الأمم المتحدة، من قبيل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والعديد من الوكالات الأخرى دعم عملية السلام بالمساعدة على إرساء الأساسين الاقتصادي والاجتماعي للسلام المستدام. وتركز هذه الجهود على تطوير البنية التحتية الفلسطينية، وتعزيز قدرة المؤسسات، وتحسين نوعية الحياة اليومية لملايين الفلسطينيين.

وتقدم الأونروا منذ أكثر من نصف قرن، شتى المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية الضرورية لحوالي ٣,٧ مليون فلسطيني مسجلين لدى الوكالة. وأود أن استغل هذه المناسبة لأدعو المانحين مرة أخرى إلى تزويد الأونروا بالموارد التي تلزمها لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع اللاجئين. إن المساعدات التي يقدمها المانحون حيوية الآن بصفة خاصة في ظروف الأزمات والمصاعب الاقتصادية هذه.

وتوفر الهيئات الإنمائية بالأمم المتحدة للشعب الفلسطيني مساعدات متعددة الأطراف وثنائية مكثفة. فبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك بالتعاون غالبا مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة وفرادى الحكومات المانحة، في تنفيذ مجموعة واسعة من مشاريع وبرامج التنمية والتأهيل.

ويشمل هذا العمل، في جملة أمور، التخفيف من وطأة الفقر، وبناء القدرات، وتطوير المؤسسات، والرعاية

الصحية، والزراعة، والبيئة، وأنشطة في مجالات أخـــــرى. وتدعم الأمم المتحدة أيضاً عملية السلام من خلال الجهود التي يبذلها السيد تريي رود-لارسن، منسقي الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط وممثليّ لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد عمل السيد رود-لارسن عن كثب خلال العام الماضي مع مختلف الأطراف في المنطقة من أجل تزويدها بالدعم السياسي وتنسيق المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة في مجالي التنمية والسلام.

وأود أن أذكر هنا أيضاً العمل الهام الذي تضطلع به فرقة العمل الإنساني من أجل تلبية الاحتياجات الطارئة، التي يرأسها منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، على تنسيق المساعدة الدولية المقدمة لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وقد نسقت فرقة العمل حتى الآن مساعدات من هذا القبيل تربو قيمتها على ٩ ملايين دولار.

ختاماً أود أن أؤكد مجدداً التزام الأمم المتحدة الكامل بدعم الأطراف على المضي في عملية السلام. وأستطيع أن أؤكد للجنة أيضاً أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم مختلف أشكال المساعدة للشعب الفلسطيني إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين ويسود السلام والرخاء في منطقة الشرق الأوسط.

واسمحوا لي بأن أثني على ما اضطلعت به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف طيلة ٢٥ عاماً من العمل الدائب المتفاني. وأقدم شكري الصادق للجنة ولكم سيدي على تنظيم الاحتفال بهذه الذكرى السنوية. وأرجو لكم كل نجاح في هذه المهمة الهامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على جهوده الشخصية من أجل تعزيز السلام وتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمشاكل الشرق الأوسط، فضلاً عن دعمه لأعمال اللجنة.

أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن.

السيد فان والصم (هولندا)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أوجه الشكر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الدعوة الكريمة التي وجهتها إليّ، بصفتي رئيساً لمجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، للمشاركة في الاحتفال السنوي بذكرى اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فهذه مناسبة خاصة يُظهر المجتمع الدولي من خلالها تضامنه مع الشعب الفلسطيني ويعرب عن التزامه الثابت بتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة.

وقد ظلت قضية فلسطين تتصدر جدول أعمال الأمم المتحدة منذ ما يزيد على ٥٠ عاماً. وقد اشترك مجلس الأمن، في نطاق ممارسته لمسؤولياته بموجب الميثاق، اشتراكاً مباشراً وأدى دوراً بالغ الأهمية في هذا الأمر. وثمة تسليم عام بأن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بصفة خاصة يمثلان القاعدتين اللتين يقوم عليهما أي حل مقبول لهذه المسألة. وأعرب بصفتي رئيساً للمجلس عن اغتباطي الحقيقي لأن جميع الاتفاقات والتفاهمات التي توصل إليها الطرفان في السنوات الأخيرة، بما فيها تلك التي توصلا إليها في الشهور القليلة الماضية، تشير صراحة إلى القرارين المذكورين آنفاً.

وقد تتبع أعضاء مجلس الأمن عن كثب، كشأنهم دائما، الحالة على أرض الواقع، والتطورات التي طرأت على عملية السلام. ووجدنا من البوادر المشجعة مقدار التقدم الذي أحرزه الطرفان في كامب ديفيد في شهر تموز/يوليه الماضي. وبالرغم من اختتام مؤتمر القمة دون التوصل إلى

نتيجة قاطعة، فإننا نتطلع إلى إبرام اتفاق سريع وشامل، وهو أمر بدا حدوثه بالفعل وشيكاً في بعض الأحيان.

ومن دواعي الأسف ما شهدناه من اندلاع العنف بشكل كبير في أيلول/سبتمبر الماضي. ولا يزال هذا مثاراً لقلق المجلس وانشغاله بدرجة خطيرة. وقد تصرف المجلس على وجه السرعة استجابة للحالة ولتصاعد العنف باتخاذه القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكانت تفاهمات شرم الشيخ خطوة جديرة بالترحيب، لأنها أتاحت فرصة لكسر حلقة العنف وإعادة المفاوضات إلى مسارها الصحيح. وأود باسم المجلس أن أقدم تعازي أعضاء مجلس الأمن لأسر جميع الضحايا.

ويؤسفني أن أذكر أن الأحداث على أرض الواقع لا تيسر مهمتنا، فهي تؤدي لزيادة العداء والخسارة المأساوية في الأرواح وتدمير الممتلكات والبنية الأساسية وإلى تفكيك الجسور النفسية والرمزية التي عكف الطرفان على بنائها على مدى العقد الماضي، بمساعدة من رعاة عملية السلام ومن المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

وأود في هذا الصدد أن أدعو الطرفين من جديد إلى التقيد بتلك التفاهمات وتنفيذها بصورة كاملة على وجه السرعة. ويحدونا الأمل أن يتسنى التغلب على الضربة الخطيرة التي وجهتها المصادمات الأخيرة إلى عملية السلام وأن يمكن استئناف هذه العملية في المستقبل القريب بهدف التوصل إلى تسوية نهائية.

وينبغي أن تأخذ اللجنة الخماسية لتقصي الحقائق، التي سبق تعيينها بالتشاور مع الطرفين ومع الأمين العام في الاضطلاع بمسؤولياتها في أسرع وقت ممكن. وسيُبقي المجلس الحالة في الشرق الأوسط قيد نظره وسيواصل استكشاف الطرق لاستعادة الأوضاع الطبيعية.

ونستفيد في هذه العملية بما يقدمه الأمين العام، السيد كوفي عنان، من دعم لا يقدر بثمن، فهو يحافظ على الاتصال المباشر بالأطراف، مشجعاً إياها على اتخاذ الخطوات الإيجابية ومسدياً المشورة بشأن سبل العمل التي يمكن أن تؤدي إلى وقف التصعيد. ويعرب المجلس عن امتنانه الحقيقي للأمين العام على مشاركته الشخصية عن كثب، وعلى ما يؤديه من عمل يتسم باللباقة وإن كان لا يخلو من حزم، وعلى تفانيه. وينوه المجلس بالولاية التي أناطها بالأمين العام بأن يقوم ببذل مساعيه الحميدة لدى الطرفين.

ونأمل أن يعود الجانبان سريعاً إلى طاولة التفاوض بروح من الثقة المتجددة وأن يتمكنا من تعويض الوقت الضائع وجهود حسن النية. فهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج ملموسة ودائمة. أما إثارة الخلافات والريبة والشك فلن تؤدي إلا إلى إطالة أمد الشقاء والدمار المتبادل. ويتعين أن يعاد بناء الجسور وأن يخلق شعور حقيقي بالشراكة. وينبغي أن يدرك الطرفان أن عليهما بدلاً من المواجهة أن يضما قواهما لمواجهة المشاكل المشتركة التي تقترن بتعايشهما الحتمي. فإن تقبّل كل منهما للآخر كشريك على قدم المساواة والتزامهما الحكمة في إدارة العلاقة بينهما، سيعودان عليهما بمنافع جمّة.

ويعرب مجلس الأمن عن التقدير لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى مساعدة الطرفين على اجتياز العقبات الكثيرة التي تحول دون بلوغ تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. فهذه هي الطريقة الوحيدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي الطويل الأمد، ولتوطيد دعائم السلام والاستقرار والرخاء في ربوع الشرق الأوسط.

ختاماً، أود أن أؤكد للجنة بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن أن المجلس سيواصل الاضطلاع بكامل المسؤوليات المنوطة به فيما يتعلق بقضية فلسطين بموجب

الميثاق. وسنظل على التزامنا بتحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط لصالح جميع الأطراف المعنية، بما فيها بطبيعة الحال الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): الآن أعطي الكلمة للسيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين): يشرفني، سيدي الرئيس، أن أقرأ عليكم رسالة صاحب السعادة السيد ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وفيما يلي نصها:

”يسعدني بمناسبة هذا الاجتماع الرسمي الذي تعقده الأمم المتحدة في يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني أن أبعث إليكم ومن خلالكم إلى المجتمع الدولي كافة، بتحيات الشعب الفلسطيني والقيادة الفلسطينية. إننا نعبر لكم عن شكرنا العميق على تضامنكم الدائم ودعمكم المستمر لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إحقاق حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

”لقد كان من المتوقع أن يأتي يوم التضامن هذا ونحن نحتفل بعضوية فلسطين في الأمم المتحدة وبإقامة السلام بين فلسطين وإسرائيل. إلا أن الواقع المؤسف غير ذلك، حيث يتعرض شعبنا الفلسطيني إلى حملة دموية تشنها قوة الاحتلال لأسباب يبدو أنها تشمل محاولات كسر الإرادة السياسية لشعبنا وفرض حلول غير مقبولة عليه.

”فمنذ الزيارة المشؤومة التي قام بها شارون إلى الحرم الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي والاحتجاج الواسع لشعبنا ضد هذه الزيارة وضد استمرار الاحتلال الإسرائيلي، قامت إسرائيل باستخدام آلاتها العسكرية الضخمة بما في ذلك الأسلحة الثقيلة مثل الدبابات والطائرات المروحية، وأوقعت قدرا مريعا من الخسائر البشرية والمادية لشعبنا.

”لقد تجاوز عدد شهداء الفلسطينيين ٣٠٠ شهيد وزاد عدد الجرحى على ١٠ ٠٠٠ جريح، منهم حوالي الثلث من الأطفال تحت سن الثامنة عشرة، وعدد كبير منهم ما زال في حالة خطرة. وقامت قوات الاحتلال أيضا بإلحاق دمار واسع في مدننا وقرانا ومخيماتنا، وفرضت حصارا عسكريا على كل هذه المواقع، مانعة بذلك حركة الأفراد والبضائع، الأمر الذي أدى إلى زيادة معاناة شعبنا بشكل لا يطاق وإلى إلحاق تدمير واسع بالاقتصاد الفلسطيني الضعيف.

”لقد عبر العالم عن إدانته لهذا العدوان الإسرائيلي على شعبنا وطالب بوقف الأعمال القمعية الإسرائيلية وبالعودة إلى عملية السلام. وفي الأمم المتحدة، كما تعلمون، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، وقامت الجمعية العامة باستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة، واعتمدت القرار دإط - ١٠/٧.

”نحن نقدر للمجتمع الدولي هذه المواقف، إلا أننا نشير إلى أن هذه القرارات لم تنفذ بعد، وأن المطلوب الآن هو إبداء مزيد من التضامن مع شعبنا واتخاذ موقف دولي واضح حتى تلتزم إسرائيل بهذه

القرارات وبالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وإننا نطالب الآن بضرورة التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، بما في ذلك تمكين لجنة كشف الحقائق الدولية من العمل بفعالية، وصولا إلى كشف حقيقة ما حدث وضمان عدم تكراره. ونطالب أيضا بتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الإسرائيلي، ونؤمن بأن الشكل الصحيح لتحقيق هذا الهدف هو تشكيل قوة مراقبين تابعة للأمم المتحدة على أن تنشر في كل الأماكن التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧.

”إن إنجاز هذه الخطوات الضرورية المشار إليها أعلاه سوف يسهم بلا شك في وقف الحملة الإسرائيلية ضد شعبنا، وهو ما سيقود إلى عودة الهدوء إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وإلى المنطقة بشكل عام. وعندها سوف يكون ممكنا إذا ما توفرت الإرادة السياسية اللازمة لدى الجانب الإسرائيلي، استئناف عملية السلام والتوصل إلى اتفاق نهائي بين الجانبين. إننا ما زلنا ملتزمين بعملية السلام وبالسعي لمثل هذا الاتفاق، شريطة الالتزام بأساس هذه العملية أي بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام، وشريطة إنجاز حقوق شعبنا الفلسطيني، بما في ذلك إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

”إننا نؤكد على أهمية تضامنكم وتضامن كل الأشقاء والأصدقاء، وكل المحبين للسلام والحرية والعدل، مع شعبنا الفلسطيني في هذه الظروف الصعبة التي نمر بها، وفي هذه الفترة الزمنية القصيرة المتبقية أمامنا لتحقيق الاستقلال وبناء مجتمعنا الديمقراطي في فلسطين بما يمكننا لاحقا بإذن الله من المشاركة الفاعلة إلى جانب الدول الأخرى في المجموعة الدولية وفي الإسهام في توطيد السلام العالمي وبناء عالم افضل لكل شعوب العالم.

”اسمحوا لي أخيرا أن نشيد عاليا بأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبرئيسها السيد إيبراء ديجوين كما على جهودهم المستمرة في إحقاق هذه الحقوق وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأود كذلك أن أشيد بجهود معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان الذي شهدنا مساعيه الهامة والمكثفة في الفترة الأخيرة في مجال إعادة السلام والتوصل للاتفاقات اللازمة في المنطقة.

”إننا نؤمن بالمسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين ونؤمن بأن الأمم المتحدة ستلعب دورا فاعلا وحاسما خلال الفترة القادمة. إننا أيضا نرحب بجهود العديد من الأطراف في مجال دعم عملية السلام وبذل الجهود من أجل تحقيق الحلول اللازمة. ونحن ندعو كل هذه الأطراف إلى تكثيف هذه الجهود بالتنسيق مع راعيي عملية السلام ومع الأمم المتحدة بما يكفل تحقيق مشاركة واسعة ستسهم حتما في دفع عملية السلام إلى الأمام.

”أحييكم ثانية باسم شعبنا الفلسطيني وقيادته وأشكركم على كل جهودكم كما أدعوكم للاستمرار في هذه الجهود وتكثيفها لنعبر سويا من الأزمة الحالية إلى السلام الدائم والشامل في الأرض المقدسة وفي عموم الشرق الأوسط“.

التوقيع: ياسر عرفات، رئيس دولة فلسطين، ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس السلطة

الوطنية الفلسطينية – غزة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

وأكرر شكري العميق لكم، سيدي الرئيس، ولكافة السيدات والسادة الحضور.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، وأرجو منه أن ينقل خالص احترامنا وتحياتنا للسيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. ونشكر السيد عرفات على رسالته الملهمة للمشاعر. وبالنيابة عن جميع الحضور، أود أن أعرب له عن مشاعر التضامن مع الشعب الفلسطيني ومؤازرته في محنته الراهنة. كما أود أن أؤكد للرئيس عرفات، ومن خلال الشعب الفلسطيني، التصميم الثابت للجنة على مواصلة جهودها للنهوض بتسوية شاملة كيما يعود السلام في نهاية المطاف إلى أرض السلام.

وسأعلق الجلسة بضع دقائق لتمكين بعض ضيوفنا الحاضرين من مغادرة القاعة. وبالنيابة عن اللجنة، أود مرة أخرى أن أشكر رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، ورئيس مجلس الأمن، والمراقب الدائم عن فلسطين على حضورهم بين ظهرانينا وعلى البيانات الهامة التي أدلوا بها.

علقت الجلسة الساعة ١١/٤٥، واستؤنفت الساعة ١١/٥٠.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد جون دي سارام رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة.

السيد دي سارام (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة) (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتكم لي بصفتي رئيس اللجنة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والعرب الآخرين في الأراضي المحتلة، لحضور هذه المناسبة الجليلة ومخاطبة هذا الحضور.

يشرفني أن أعرب للشعب الفلسطيني عن عميق احترام اللجنة الخاصة وتمنياتها الطيبة. وما فتئت اللجنة، عاما بعد عام، وبموجب ولايتها، ترفع تقريرها إلى الجمعية العامة عن الصعاب الماثلة في الأراضي المحتلة مثل الاستيطان، وتوتر العلاقات نتيجة وجود المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وإمدادات المياه للاستخدام المترلي وأغراض الزراعة، وتقييد حركة تنقل الأشخاص والبضائع، وإغلاق غزة والضفة الغربية، ومعاملة السجناء والمحتجزين، والإقامة في القدس الشرقية، والسفر بين غزة والضفة الغربية وبين الضفة الغربية والقدس الشرقية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة.

لقد أبلغت اللجنة الخاصة الجمعية العامة بأنه ظهرت، نتيجة للتوترات العامة التي تعكر صفو الحياة في الأراضي المحتلة بلا شك، شبكة معقدة وشاملة من القوانين والقواعد والإجراءات الإدارية التي تمس جميع نواحي الحياة للسكان في الأراضي المحتلة، وتمس بشكل كبير ومضموني حقوق الإنسان لهؤلاء السكان بطريقة لا تتفق مع ما يعد الآن من المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقيم الإنسانية. وكلنا نعرف أن أحداثا مأساوية فاجعة للغاية ظلت تتوالى، مع الأسف، في الأراضي المحتلة منذ أواخر شهر أيلول/سبتمبر.

وتشعر اللجنة الخاصة بالأسى العميق على حجم القوة التي تستخدمها السلطات الإسرائيلية، والعدد الكبير بدرجة غير متناسبة للفلسطينيين القتلى والجرحى، ونوعية

الأسلحة التي تستعملها السلطات الإسرائيلية المعنية، وعمليات الإغلاق والقيود التي تلحق الضرر بالمناطق الفلسطينية وحركة الفلسطينيين، وهذا وضع يبدو أنه مستمر للأسف في دوامة محزنة من العنف المتصاعد. وحيث كان هناك أمل ذات يوم أصبح هناك الآن موت ودمار وابتعاد عن مساعي السلام.

وبالنيابة عن اللجنة الخاصة أود أن أنقل إلى من فقدوا أحبابهم في العنف أصدق مشاعر التعازي والمواساة. حينما تكون المشاعر العميقة في صراع، كما هي الآن منذ فترة طويلة جدا في الأراضي المحتلة، وحينما تكون مشاعر الإحباط واليأس سائدة، كما هو الحال في الأراضي المحتلة منذ فترة طويلة جدا، وحينما تكون التوترات قريبة دائما من مستويات خطيرة ومتفجرة، مثلما يحدث في أغلب الأحيان بالأراضي المحتلة، فإن الحس الواعي ومراعاة الآخرين يصبحان من المطالب الأساسية والرئيسية إذا أردنا ألا يغمر العنف الجميع.

نحن في اللجنة الخاصة نأمل من أعماق قلوبنا أن تسود عملية السلام في القريب العاجل وأن تستأنف مرة أخرى الخطوات على ذلك الطريق الصعب والضروري الذي لا بد أن يسلكه الجميع إذا أردنا التوصل بشكل مرض إلى سلام عادل وشامل ودائم، سلام طال انتظار جميع شعوب المنطقة له.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السفير جون دي سارام على البيان الهام الذي أدلى به للتو. كذلك أحييه على العمل الرائع الذي قام به في اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة إلى السيد دوميساني شادراك كومالو، ممثل جنوب أفريقيا الدائم لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من سعادة السيد تابو مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أتلو رسالة الرئيس مبيكي، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس حركة عدم الانحياز، اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لحضور رئيس الجمعية العامة وأمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن هذا الاجتماع، وبالترحيب بوزير خارجية ماليزيا بيننا، الذي يزورنا هنا أيضا، وبكل زوارنا من فلسطين.

فيما يلي نص رسالة الرئيس مبيكي، بصفته رئيس حركة عدم الانحياز:

”باسم شعب جنوب أفريقيا وشعوب حركة عدم الانحياز أقدم تحياتي الحارة إلى جميع الفلسطينيين بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، سواء في فلسطين أو في الشتات.

”اسمحوا لي قبل كل شيء أن أنقل أخلص مشاعر التعزية والمواساة من حركة عدم الانحياز إلى أسر وأصدقاء ضحايا الاعتداءات المستمرة من قوات الأمن الإسرائيلية على الفلسطينيين. ونحن نشجب استخدام الجيش الإسرائيلي المفرط وغير المتكافئ للقوة.

”في هذه المناسبة في العام الماضي كان يغمرنا الأمل في مستقبل بدا واعدا جدا بفضل التطورات المشجعة بالفعل والخطوات الإيجابية التي اتخذت لدفع عملية السلام إلى الأمام. لذلك من المحزن أن نضطر إلى الاحتفال بهذا اليوم الهام في العام الحالي وسط صراع، وهو وضع كان بعيدا تماما عن رؤيتنا في العام الماضي.

”وبصفتي رئيسا لحركة عدم الانحياز، أود أن أكرر إيماننا الجماعي بأنه لا يمكن تحقيق السلام العادل والدائم إلا من خلال مفاوضات سلمية. ونعتقد أن الأولوية الرئيسية على الطريق نحو ذلك الهدف ينبغي أن تكون وقف العنف. ويمكن تحقيق هذا من خلال خطوات ملموسة. أولا، من الأهمية القصوى أن تنسحب القوات الإسرائيلية على الأقل إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر، اليوم الذي قام فيه السيد آرييل شارون بزيارته المشؤومة والاستفزازية إلى الحرم الشريف.

”علاوة على ذلك ينبغي على الفور إنهاء إجراءات العقاب الجماعي غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني، مثل الحصار الكامل للأراضي الفلسطينية والحظر الاقتصادي المفروض على فلسطين. ونلاحظ أنه، عقب التوصل إلى اتفاق في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر بين الرئيس عرفات ورئيس الوزراء السابق شمعون بيريز، وجه الرئيس عرفات عدة نداءات من أجل الهدوء، بينما لم يضع رئيس الوزراء باراك ذلك الاتفاق موضع التنفيذ بسبب الانفجار الذي وقع في القدس الغربية في اليوم التالي. ولا يمكن من الناحية الواقعية أن ننتظر تلبية نداءات الرئيس عرفات من أجل الهدوء إلا عندما تتم تلبية هذه الشروط.

”وبإمكان المجتمع الدولي أن يقدم إسهاما معقولا في استعادة الهدوء وإعادة بناء الثقة التي تحطمت في الشهرين الماضيين. وأريد أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد دعوتنا لإنشاء قوة مراقبة دولية على الفور، داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، تحت رعاية الأمم المتحدة. وحيث أن إسرائيل لا تتمتع بسلطة قضائية مشروعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة فإن حكومة جنوب أفريقيا لا تفهم لماذا ينبغي السماح لإسرائيل بممارسة حق النقض على نشر قوة كهذه.

”ومن الأهمية القصوى والملحة أن تستأنف مفاوضات النوايا الحسنة بين فلسطين وإسرائيل بمجرد أن يعود الهدوء إلى المنطقة. ولقد أصبح من الواضح أن عملية أوسلو، التي استمرت أكثر من سبع سنوات قبل تفجر العنف مؤخرا، كانت تشوبها عيوب رئيسية. وترتبط هذه العيوب على نحو مباشر بمعيشة الفلسطينيين العاديين كنتيجة لعملية السلام. فبالرغم من أن عملية أوسلو أحدثت تحسنا واضحا في البنية الأساسية الفلسطينية، ضمن جملة أمور، فإنها جلبت، بصفة عامة، وجودا إسرائيليا أمنيا أكثر تغلغلا في حياة الفلسطينيين العادية من خلال الحاجة إلى عبور نقاط تفتيش لا نهاية لها برزت حول كل تجمع حضري فلسطيني. وكان من الممكن تجاوز ذلك بإحراز تقدم في المفاوضات وتنفيذ الاتفاقيات. لكن الأوضاع انتكست و لم يعد هناك أي دليل ملموس بأن أحدا في الشارع الفلسطيني سيحصل على ثمار السلام. فلا يوجد الآن سوى الإذلال اليومي من حواجز الطرق الثابتة والعجرفة والاستفزاز اللا متناهي من جانب المستوطنين الإسرائيليين في فلسطين.

”ومن غير المحتمل إذاً أن تُستأنف عملية أوسلو ببساطة دون تعديل كبير. وتعتقد حكومة جنوب أفريقيا أن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الموكول إليها صون السلم العالمي وتعزيزه، ينبغي أن تضطلع بدور مركزي في المفاوضات المستقبلية، مهما كان سياق أو صيغة عملية السلام المستأنفة. والأطراف الرئيسية، من قبيل الدول الأوروبية، ومختلف دول الشرق الأوسط وغيرها، يمكنها أن

تسهم أيضا إسهاما مفيدا في بناء السلام، وينبغي السماح لها بأن تضطلع بدور محدد.

”والمفاوضات المستقبلية ينبغي أن تدور، إلى درجة كبيرة، حول أشكال تنفيذ توافق الآراء الدولي القائم المتجسد في قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يدعوان إلى الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب عام ١٩٦٧. وقد أقر مجلس الأمن أيضا مبدأ تقرير المصير للشعب الفلسطيني واشترط، في المقابل، أن يعترف العرب بحق إسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة، إن مبدأ الأرض مقابل السلام هو الخيار الوحيد القابل للحياة.

”وإلى جميع اخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين، أود أن أؤكد مجددا أن كفاحهم كفاح من أجل قضية مشروعة. ففي أيلول/سبتمبر من هذا العام أكد وزراء خارجية حركة عدم الانحياز مجددا، في إعلانهم الصادر في سياق جمعية الألفية، تضامن الحركة التقليدي والبعيد الأمد مع الشعب الفلسطيني، ودعمها لتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلّقة بقضية فلسطين.

”واسمحوا لي إذاً أن أؤكد مجددا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وخاصة بالنيابة عن جمهورية جنوب أفريقيا، التزامنا بتقوية دعمنا للكفاح المشروع للشعب الفلسطيني والتضامن معه من أجل نيله الحرية والمساواة بوصفه عضوا ذا سيادة في أسرة الأمم. وإنها لإهانة لجميع أبناء البشر حقا أن نتصدى لتحديات الألفية الجديدة ونتكلم عن الطموحات المقترنة بها، في حين أن اخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين ما زالوا يتوقون توقا شديدا إلى نيل حقوقهم الإنسانية الأساسية، وإلى إعمال حقهم، كأمة، في تقرير المصير. ومما لا يمكن تبريره أنه بعد ما يزيد على ٥٠ عاما منذ تأكيد الأمم المتحدة حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم ذات السيادة، وما يزيد على ٣٠ عاما منذ مطالبة مجلس الأمن لإسرائيل، في قرار ملزم، بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، أن تظل المعاناة مستمرة وكذلك الإذلال الناتج عن الاحتلال العسكري الأجنبي“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دوميساني شدراك كومالو، وأرجو منه أن يبلِّغ السيد تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا ورئيس حركة عدم الانحياز، آيات الشكر الصادقة من اللجنة على هذه الرسالة الهامة جدا وعلى قيادته لحركة عدم الانحياز.

ويسرني الآن أن أعطي الكلمة لداتوك سيري سيد حميد البار، وزير الشؤون الخارجية في ماليزيا، الذي سيدلي ببيان بصفته رئيسا للدورة السابعة والعشرين لوزراء الشؤون الخارجية في المؤتمر الإسلامي.

ويعلم أعضاء اللجنة أن داتوك سيري سيد حميد البار وصل إلى نيويورك بصفته عضوا في وفد اللجنة الوزارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي أوفده أمير قطر، بصفته رئيسا لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي، بغية إجراء مشاورات هامة مع أعضاء مجلس الأمن بشأن قضية فلسطين.

السيد البار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني عظيم الشرف، بصفتي رئيسا للدورة السابعة والعشرين لوزراء خارجية المؤتمر الإسلامي، وبالنيابة عن الوفد الماليزي، أن أشارك في هذا الاحتفال السنوي بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وأود أن أشكر اللجنة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاحتفال المهيب.

نجتمع معا كل عام للإعراب عن دعمنا للشعب وللقيادة في فلسطين في سعيهما لإيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين التي لا شك في أنها تشكِّل لب الصراع العربي - الإسرائيلي. وهذا الحدث يذكِّرنا أيضا بالحاجة إلى إحلال سلام شامل وعادل ودائم في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

ومن دواعي الأسف والحزن العميقين أن يجري احتفالنا هذا العام إزاء خلفية العنف المتصاعد والحالة الخطيرة والمتدهورة على الأرض. فمنظمة المؤتمر الإسلامي وماليزيا ترفضان وتدينان استخدام إسرائيل للقوة المفرطة ضد الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا يسعنا أن نظل صامتين في وجه الانتهاكات الصارخة لحقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال. والهجوم الحالي الذي تشنّه عليه إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، دلالة واضحة على السياسة الثابتة التي تنتهجها إسرائيل منذ عقود والمتمثلة في المضايقات والترويع والقهر. وعندما تُنتهك حقوق الإنسان، فإن الصمت يعني الموافقة على هذه الأعمال. وهذا معادل لمعاقبة الضحايا التعساء.

لقد قُتل ٣٠٠ فلسطيني حتى اليوم - معظمهم من المدنيين الأبرياء، بما في ذلك الأطفال - وجُرح ما يزيد على ٣ ٠٠٠ شخص نتيجة استخدام قوات الأمن الإسرائيلية للقوة غير المتناسبة والمفرطة. وكما قالت ماري روبنسون، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وأصابت القول فإن واقع الحياة للفلسطينيين في الأزمة الراهنة يتمثل في ”عمليات الإذلال الطاحنة والحقيرة، وعمليات التمييز والتحيز المهينة للبشر في نهاية المطاف“. ومنظمة المؤتمر الإسلامي تشعر بعميق الحزن إزاء الوفيات التي لا ضرورة لها، وتتقدم بتعازيها الصادقة للأسر المفجوعة، فضلا عن السلطة الفلسطينية وشعب فلسطين.

وتطلب ماليزيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي أيضا إسرائيل بأن تكبح أعمال البطش التي تقوم بها قواتها الأمنية، وبأن تقدم إلى العدالة المسؤولين على نحو مباشر ومتعمد عن هذه الوفيات المأساوية. فهذه الأعمال تشكِّل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب، وهي تنطبق على جميع الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية واضحة تتمثل في وضع حد لانتهاك الاتفاقية فضلا عن كفالة سلامة وحماية المدنيين لا سيما الأطفال. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لكبح جماح العنف المتواصل وضمان حماية المدنيين الأبرياء - وبالتالي تلبية الحاجة الهامة والملحة المتمثلة في إنشاء قوة للحماية، تابعة للأمم المتحدة، وهو إجراء ينظر فيه مجلس الأمن الآن.

وإسرائيل، بوصفها عضوا في مجتمع الأمم، لا يجوز أن تظل تضرب عرض الحائط بالنداءات العديدة الصادرة عن المجتمع الدولي - وآخرها قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛ والقرار دإ-٥/١ المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الخامسة للجنة حقوق الإنسان؛ والقرار دإط-١٠/٧ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي اتخذته الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة. فهذه القرارات ضمن قرارات أخرى، تطالب إسرائيل بالامتثال الكامل لتعهداتها القانونية ولمسؤولياتها وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب. لقد طالبوا بالوقف الفوري للعنف واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لكفالة توقف العنف. كما طالبوا بالامتناع عن القيام بأعمال استفزازية جديدة، وعودة الحالة

إلى وضعها الطبيعي على نحو يعزز احتمالات النجاح لعملية السلام في الشرق الأوسط.

ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم إلا بالانسحاب الكامل للقوات المسلحة الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين القائمين بالاستيطان غير المشروع من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف والجولان السوري المحتل.

فللشعب الفلسطيني حق غير قابل للتصرف في أن يقيم دولة مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف دون منازع. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو منظمة المؤتمر الإسلامي وماليزيا إسرائيل إلى الامتثال لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠) ولجميع القرارات الأخرى ذات الصلة.

وتشيد منظمة المؤتمر الإسلامي وماليزيا بالتزام الرئيس عرفات وإقدامه إزاء عملية السلام. ونسلم بأن قراره إرجاء إعلان استقلال فلسطين دليل واضح على هذا الالتزام وعلى مدى ما يتسم به من ضبط للنفس وحنكة سياسية. وتقف كل من منظمة المؤتمر الإسلامي وماليزيا بثبات إلى جانب فلسطين في كفاحها وتدعمان بقوة في هذا الصدد الجهود التي يبذلها الرئيس عرفات من أجل إعلان إقامة دولة فلسطين المستقلة.

كما نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها الأمين العام كوفي عنان، بالتشاور مع الأطراف ذات الصلة، من أجل وضع حد للصراع الممتد الطويل الأمد في الشرق الأوسط.

لقد حان الوقت لنطالب هذه المنظمة باتخاذ إجراء أقوى، كما حان الوقت لكي تعمل الدول ذات القدرة على معالجة قضية فلسطين بنفس الدرجة من الحماس التي تتصرف بها إزاء المشاكل في بقاع العالم الأخرى.

وينبغي في هذه الظروف الحرجة أن نجدد جهودنا الجماعية المبذولة ونبعث فيها النشاط دعما لنضال شعب فلسطين من أجل تقرير مصيره وإقامة وطن مستقل ذي سيادة وللسعي من أجل إقرار السلام والأمن في هذه المنطقة.

وتتيح لنا جلسة اليوم فرصة لإظهار دعمنا المستمر لشعب فلسطين وتضامننا معه في هذا المسعى، وهو جدير بهما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر داتوك سري سيد حامد البار، وزير الشؤون الخارجية في ماليزيا ورئيس الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية، على بيانه الهام. وأرجوه أيضا أن ينقل تحياتنا إلى رئيس المؤتمر الإسلامي، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأخصه بالشكر على الطريقة التي أدار بها الجلسة الاستثنائية المكرسة للحالة المأساوية في فلسطين. كما أرجوه أن يُبلغ رئيس الوزراء مهاتير معاني شكرنا الودية على دعمه الذي لا يتحول لقضية الشعب الفلسطيني.

وأعطي الكلمة الآن للسيد رولان كبوتسرا، الممثل الدائم لتوغو لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من الجنرال غناسينغبي إياديما، رئيس الجمهورية التوغوية، بصفته رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية.

السيد كبوتسرا (توغو) (تكلم بالفرنسية): يشرفني حقا أن أتلو الرسالة التالية من الرئيس غناسينغبي إياديما، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الأفريقية.

”إن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية وللدول الأفريقية. فقد أظهرت منظمة الدول الأفريقية منذ نشأتها تضامنا ثابتا مع الشعب الفلسطيني وأيدته باستمرار في طموحاته من أجل تقرير المصير.

”واليوم، رغم ما أحرز من تقدم في السنوات الأخيرة، يساورنا القلق العميق إزاء العراقيل المنصوبة في طريق عملية السلام، لتحول من جديد دون التحرك صوب الاستقلال الكامل وتقرير المصير لفلسطين.

”ومن دواعي الأسف أن اندلاع العنف من جديد بشكل لا يحتمل في الضفة الغربية وقطاع غزة على مدى الشهور الثلاثة الأخيرة قد أدى إلى تشدد في مواقف جميع الأطراف. وبالتالي، من المستصوب أن تسعى الأطراف المعنية لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في شرم الشيخ يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ دون شروط في سبيل وضع حد للقتال وإعادة الثقة بين الزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين.

”ويحدونا الأمل أيضا في أن تنجز اللجنة الدولية المكلفة بتحديد أسباب نشوب أعمال العنف في الآونة الأخيرة مهمتها وتقدم تقريرها في أقرب فرصة ممكنة، كما نرجو أن يمتثل الطرفان امتثالا كاملا لما تتوصل إليه اللجنة من نتائج.

”وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بالجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وراعيا عملية السلام لإقناع الطرفين بالتقيد بالتزاماتهما المتعهد بها في شرم الشيخ ومحاولة إحلال السلام الدائم في المنطقة. فهذه هي الطريقة الوحيدة لوضع حد للعنف والعودة إلى طاولة التفاوض.

”بيد أننا مهما شددنا فلا يمكننا التشديد بدرجة حاولنا على أن قدوم حقبة من السلام والاستقرار والأمن الدائم لشعوب الشرق الأوسط لن يمكن بالتأكيد إلا عن طريق تكاتف الجهود في متابعة عملية السلام ومن خلال إبداء جميع الأطراف المعنية مزيدا من الإرادة السياسية والإصرار استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ووفقا لمبدأ الأرض مقابل السلام.

”ولهذا السبب نغتنم هذه المناسبة لنحث الرئيس ياسر عرفات ورئيس الوزراء إيهود باراك من جديد على ألا يدخرا وسعا في أن يستأنفا بأسرع ما يمكن المحادثات التي انقطعت نتيجة للأنشطة المأساوية التي ما زال ينجم عنها سفك الدماء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

”وينبغي أيضا أن نذكر مجددا أن الجمعية العامة قد أعادت التأكيد مرارا على أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن تتم تسوية تلك القضية على نحو مرضٍ وفقا للشرعية الدولية. ومن ثم يجب أن تواصل الأمم المتحدة استخدام سلطتها الكاملة لكفالة ألا يغرقنا التطرف من أي جانب مرة ثانية في سياسة اليأس، وألا يعرّض إنكار الالتزامات المقطوعة في عناد أمن الشرق الأوسط برمته للخطر في نهاية المطاف.

”وتأمل منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأفريقية في أن تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تتيح للأمم المتحدة، في بداية ألفية جديدة، المساعدة في إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين.

”ومن هذا المنطلق نزجي تهانينا الحارة إلى أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على جهودهم المستمرة من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل. بارك الله تلك

الجهود ولهيئ إلى عودة السلام الدائم إلى ربوع الشرق الأوسط''.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد رولان كبوتسرا وأطلب إليه أن يتكرّم بإبلاغ تحياتنا واحترامنا وشكرنا الصادق للجنرال غناسينغبي إياديما، رئيس جمهورية توغو ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية، على رسالته الهامة. وأطلب إليه أيضا أن ينقل إلى الرئيس إياديما شكرنا على قيادته لمنظمة الوحدة الأفريقية وعلى دعم توغو للقضية الفلسطينية.

والآن أعطي الكلمة للسيد سعيد كمال، وكيل الأمين العام للشؤون الفلسطينية في جامعة الدول العربية، الذي سينقل رسالة السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد كمال (جامعة الدول العربية): أحييكم باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. وأنقل لكم تحيات الأمين العام السيد أحمد عصمت عبد المجيد، وتقديره لكم ولدولكم ولمنظماتكم على تضامنكم مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

وإنه لشرف عظيم لي أن أمثل الأمين العام لجامعة الدول العربية في هذا الاحتفال العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وهو الآن أحوج من أي وقت مضى لدعمكم ومساندتكم من أجل توفير الحماية الدولية ووقف العدوان الذي يتعرض له على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، حتى يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة والمشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نذكر بكل تقدير وعرفان ما تقدمه الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة من دعم سياسي ومادي للشعب الفلسطيني. وأخص بالشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بكل أعضائها ورئيسها القدير السفير إبرا ديغوين كا، المندوب الدائم لجمهورية السنغال.

إننا نلتقي في هذا اليوم من كل عام لنعبر عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونستذكر السياسات الإسرائيلية التي كانت ولا تزال السبب في مأساته المستمرة وحرمانه من حقوقه التي أقرها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. وقد وصلت العدوانية الإسرائيلية في الأشهر والأيام الأخيرة حدا لا يطاق، ولا يمكن السكوت عليه. وكم حذَّرتُ باسم جامعة الدول العربية، من على هذا المنبر، من خطورة هذه السياسات، ليس على الشعب الفلسطيني وحده، بل وعلى الأمن والاستقرار في المنطقة، وعلى المصالح الحيوية لدول أخرى في العالم.

ولا أجدني اليوم بحاجة لتكرار ما سبق أن ذكرته حول السياسات الإسرائيلية المناهضة للسلام، وأنتم بحكم مواقعكم، تتابعون ما يتعرض له الشعب الفلسطيني يوميا من بطش وعدوان، وما تتعرض له عملية السلام في الشرق الأوسط من إساءة وتخريب على يد إسرائيل. وسأكتفي بالفقرة التالية من كلمتي أمامكم في العام الماضي.

> ''إن الأفكار والممارسات الإسرائيلية تفرغ عملية السلام من مضمونها وتنسف الأسس التي قامت عليها، وتهدد إن عاجلا أو آجلا بتفجير المنطقة وإعادتها إلى دوامة العنف. لأن من المستحيل على الشعوب أن تقبل الظلم إلى الأبد، خاصة إذا تعلق الأمر بمسائل جوهرية تمس الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، مثل القدس الشريف، والاستيطان، واللاجئين، وحق تقرير المصير''.
> (A/AC.183/PV.249، ص ١٣)

لقد جاءت تطورات الأحداث لتؤكد ما حذرنا منه بكل وضوح. ففي ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي اندلعت الأحداث الدامية في القدس الشريف، لتمتد إلى سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة، بل إلى داخل إسرائيل ذاتها، إثر زيارة استفزازية انتهك بها زعيم حزب الليكود المتطرف آرييل شارون، وبدعم من الحكومة الإسرائيلية الحالية، ساحة الحرم الشريف، وشكّل بذلك استفزازا واضحا لمشاعر الفلسطينيين وجميع القوى في العالمين الإسلامي والمسيحي. وكما هو معروف، لم يكن لتلك الزيارة الاستفزازية أي أسباب دينية، بل على العكس، كانت استخفافا بالمقدسات واستعمالا لها في ألاعيب حزبية لتحقيق أهداف سياسية داخلية وخارجية في إسرائيل. وعلى الأرجح - وأكرر وعلى الأرجح - أن تكون القيادة الإسرائيلية قد اتخذت قرارا استراتيجيا أو تكتيكيا يهدف إلى القضاء على القيادة الفلسطينية وإعادة عملية السلام إلى المربع الأول، مما ينذر بأوضاع في غاية الخطورة.

لقد استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة بشكل مفرط ووحشي لمواجهة الفلسطينيين العزل، وتعمدت تصويب نيرانها إلى مناطق قاتلة في أجسامهم، واستهدفت بشكل خاص الأطفال، ولم تتردد في استعمال كل أنواع الأسلحة، من دبابات وطائرات وصواريخ لضرب التجمعات والأحياء السكنية ومكاتب السلطة الوطنية الفلسطينية، مما أوقع مئات الشهداء وآلاف الجرحى، وشل الحياة في المناطق الفلسطينية، علاوة على ما فعلته إجراءات الحصار والعزل والعقاب الجماعي.

لقد سبقتني أجهزة الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الدولية في نقل صورة واضحة عن العدوان الوحشي الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني على يد قوات الاحتلال. وسأكتفي بالإشارة وبكل استنكار إلى الاعتداء الذي تعرضت له السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان، على أيدي المستوطنين الصهاينة أثناء قيامها بواجبها في الأراضي الفلسطينية. وإن ما تعرضت له السيدة روبنسون يمثل خرقا صريحا لمبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية، ويوضح السلوك الإسرائيلي المستهتر بمؤسسات المجتمع الدولي، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، ويؤكد على الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وأمام هذا الوضع الخطير، جاءت ردود الفعل العربية والإقليمية والدولية في مجملها تحمل الإدانة والتنديد بالعدوان الإسرائيلي، كما تحمل التأكيد على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتأييد لنضاله العادل لاستردادها. وجاء انعقاد مؤتمر القمة العربي غير العادي في القاهرة، يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تتويجا للإجماع القومي الذي عم الجماهير العربية من المحيط إلى الخليج، تضامنا مع الشعب الفلسطيني من أجل سيادته وكرامته ومقدساته. وقد حَمَّل القادة العرب إسرائيل مسؤولية إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر والعنف، نتيجة اعتدائها وحصارها لأبناء الشعب الفلسطيني، وخرقها لقواعد القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، مما دمر أو يكاد جهود بناء السلام في المنطقة. ويبدو أن القيادة الإسرائيلية لم تفهم البيان السياسي الواضح الذي صدر عن مؤتمر القمة العربي، وكان ولا يزال رسالة تحذيرية واضحة.

كما جاء مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد في الدوحة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر الحالي، ليؤكد على تضامن العالم الإسلامي أيضا مع نضال الشعب الفلسطيني وحقوقه، ويلتقي مع ما ذهب إليه مؤتمر القمة العربي في تحميل إسرائيل مسؤولية ما يجرى في الأراضي الفلسطينية. لقد امتدت مواقف التأييد للشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة لتشمل حركة عدم الانحياز والدول الصديقة في أوروبا، والعديد من المنظمات واللجان المعنية

بحقوق الإنسان، وهو موقف نبيل منها جميعا يستحق الشكر والتقدير.

إن جامعة الدول العربية تعيد من على هذا المنبر ما قرره القادة العرب والمسلمون، وتطالب بتشكيل لجنة تحقيق دولية محايدة في إطار الأمم المتحدة، لتحديد مسببات ومسؤولية التدهور الخطير في الأراضي الفلسطينية والمجازر التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، وذلك تأسيساً على ما تضمنه قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقرار الدورة الاستثنائية الخاصة للجنة حقوق الإنسان في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، كما تطالب، وبإلحاح، مجلس الأمن بمواصلة النظر في تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بما تمثله من تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأن يتولى مع الجمعية العامة للأمم المتحدة مسؤولية توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن تواصل الأمم المتحدة تحمل هذه المسؤولية حتى تعود للشعب الفلسطيني كل حقوقه الثابتة في فلسطين طبقا للشرعية الدولية.

إن استمرار الانتفاضة الفلسطينية ودعمها لا يتناقض مع إيمان الجانب العربي والفلسطيني بالسلام العادل كخيار استراتيجي، ولا يعني أبداً الاستجابة لدعوات الحرب التي تحاول إسرائيل فرضها على الشعب الفلسطيني الأعزل وعلى المنطقة بأسرها من خلال تحريك آليتها العسكرية من دبابات وطائرات وصواريخ، في مواجهة أطفال لا يملكون إلا الحجارة للدفاع عن أنفسهم.

إن الانتفاضة في جوهرها تحمل رسالة مركبة إلى الإسرائيليين والعالم أجمع بأن الشعب الفلسطيني قد مل الانتظار والتسويف من أجل الحصول على حقوقه المشروعة، ولم يعد يتحمل المزيد من ظلم الاحتلال بعد أن أعطى من أجل بناء السلام العادل في المنطقة ما يكفي من الفرص والمبادرات. ولكن، بكل أسف، دون أن يلقى بالمقابل التفهم والاستجابة من الطرف الإسرائيلي. كما تتضمن رسالة الانتفاضة أن الشعب الفلسطيني ومع التزامه بمبادئ الأمم المتحدة في نبذ الحرب والإرهاب، فإنه متمسك بحقه المشروع في الدفاع عن النفس وتقرير المصير، وبكل الوسائل التي أقرتها الشرعية الدولية للشعوب والأمم الرازحة تحت الاحتلال.

لقد حان الوقت للإسرائيليين لأن يقدروا بكل حكمة قيمة الفرصة المتاحة لبناء السلام في منطقتنا، وأن يتذكروا التكاليف البشرية والنفسية والاقتصادية للحرب، وأن تراجع القيادة الإسرائيلية نفسها، وأن تردع قوى التطرف بينها، من عسكريين وسياسيين، عن ممارسة غطرسة القوة، ونزعة السيطرة والعدوان. إن على إسرائيل أن تدرك أن السلام يقوم على مفهومي الشمول والعدل، وأن العدل لا يتحقق إلا بامتثالها لقواعد الشرعية الدولية، وبشكل خاص قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ (د-٣) الخاص بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وبالتالي تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإلا، فإن موجات متعاقبة من انتفاضة الشعب الفلسطيني ستستمر وتتصاعد في إطار توازن الرعب، وستجد سندها في تاريخه الطويل من الصمود، وفي التأييد الدولي الواسع له وبشكل مباشر بالتفاف جميع الدول العربية حوله، شعوبا وحكومات، حتى تتحقق أهدافه الوطنية.

إن إحلال السلام في الشرق الأوسط أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، وإن تجربة العشر سنوات الماضية

في مسيرة السلام أفرزت الكثير من الدروس والعبر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار في المستقبل. ولا يخفى على حضراتكم أهمية الالتزام الدقيق بمرجعية السلام على أساس قرارات الشرعية الدولية، ليس فقط لأنها المرجعية الشرعية والمنطقية التي ارتضاها المجتمع الدولي، بل حتى لا يضيع الوقت في متاهة التفسيرات والتأويلات. كما لا يخفى على حضراتكم، أن رعاية عملية السلام في الشرق الأوسط التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية بتميز، يجب ألا تنفصل عن روح المرجعية الدولية ولا عن روح التوازن والحياد، وإلا فكيف يتفق أن تكون الولايات المتحدة الراعي الرئيسي لعملية السلام، بينما هذه العملية تدمر على يد حليفها الاستراتيجي إسرائيل، التي تستعمل الأسلحة الأمريكية في قتل المئات وجرح الآلاف من الفلسطينيين العزل.

وأخيرا، إذا كانت إسرائيل غير جاهزة للسلام على أساس مرجعية الشرعية الدولية وما زالت تحلم بفرض تصورها العنصري للسلام، وقد أضاعت عشر سنوات في المراوغة والتهرب حتى من الالتزامات التي وقعَّت عليها، فإن المرحلة القادمة من الجهود السلمية تحتاج إلى التفكير جديا بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من بطش الغطرسة العسكرية الإسرائيلية، وفرض عقوبات على إسرائيل لانتهاكها قواعد الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة. إن مسؤولية إنجاح المرحلة القادمة من عملية السلام تقع أساسا على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وعلى الأمم المتحدة بصفتها الهيئة الدولية ذات الاختصاص.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أطلب من ممثل جامعة الدول العربية أن ينقل إلى معالي السيد أحمد عصمت عبد المجيد، الأمين العام للجامعة، خالص شكر اللجنة على هذه الرسالة الهامة.

كما أطلب من ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي أن ينقل تحياتنا إلى سعادة الأستاذ عز الدين العراقي، الأمين العام للمنظمة.

وأعطي الكلمة للمتكلم التالي السيد دون بيتز، الذي سيلقي بيانا بالنيابة عن الشبكة الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

السيد بيتز (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة النشطة في هذه الجلسة الرسمية. إننا نجتمع في بيت السلام هذا في لحظة – يمر الشعب الفلسطيني فيها بخطر هائل – وبصفتي رئيسا للجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، فإنه يشرفني عظيم الشرف، بفضل هذه اللجنة، أن أمثل الشبكة العالمية للمنظمات غير الحكومية الملتزمة بنشاط بقضية فلسطين في مناسبات عدة من عام ١٩٨٤. ويسعدني أن ألاحظ أن العديد من زملائي في المنظمات غير الحكومية موجودون اليوم في هذه القاعة؛ وقد اجتمعوا في وقت سابق من هذا اليوم أيضا في احتفالات في جنيف وفي فيينا.

ولقد سمعت طوال هذه السنوات نداءات بليغة للتضامن مع شعب فلسطين، ولكن نادرا ما كانت هناك مرحلة في الكفاح من أجل الحقوق الفردية والوطنية للفلسطينيين مرحلة تتزايد فيها المخاطر إلى هذا الحد. لا بد أن تكون الحماية الدولية للشعب الفلسطيني على جدول أعمال الأمم المتحدة اليومي وعلى قائمة أولويات كل دولة عضو ملتزمة بالسلام والعدل في الشرق الأوسط. وقد يعتمد بقاء الناس بالمعنى الدقيق للكلمة على الانتباه الواضح والمحدد الموجه إلى هذا الواقع من قبل دول العالم ومن قبل هذا التجمع الذي أنشأته الدول – الأمم المتحدة.

كل يوم تنقل وسائل الإعلام العالمية الأنباء عن العدد المتزايد باستمرار من القتلى والجرحى في فلسطين. وفي كل

يوم يرتفع عدد هؤلاء الضحايا. وفي كل يوم تعترف الصحافة المطهرة أن معظم القتلى أو الجرحى من الفلسطينيين. وبالنسبة للموجودين في هذه القاعة، وبين المنظمات غير الحكومية المتفانية في دعم إقامة دولة فلسطين، تنعكس الحقائق المريرة لهذه الأنباء في أسماء وأعمار الفلسطينيين وفي وصف الإصابات التي يعانونها كل يوم.

ويعتقد العديد من الأمريكيين – أبناء وطني – أن المصادمات اليومية، التي أصبحت بالنسبة لأغلبهم شيئا رتيبا تقريبا، تحدث في الحقيقة داخل دولة إسرائيل. لقد غابت الآن حقيقة الاحتلال عن ذهن عالم مشغول بألف خلاف تلهيه. فقضية فلسطين والسلام في الشرق الأوسط لا يتصدران اهتمامات عامة جماهير العالم. ولا يجذب الظلم القاسي والمطول لهذا الواقع اهتماما دائما من عالم مشغول بالحاسوب ومنغمس في أهوائه.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن تكون قضيتنا المباشرة هي إنقاذ الأرواح، بحيث يمكن للآباء والأبناء أن يعيشوا بالفعل ذلك السلام الذي نحلم به جميعا كل يوم ونسعى جاهدين إليه بالفكر والكلمة والفعل. والسلام اليوم يتيم في فلسطين – ويكاد يكون خرافة وسط الأنباء عن طائرات تدمر المباني ووسط اتهامات علنية بأن الفلسطينيين هم الذين وضعوا إسرائيل تحت الحصار، ووسط الإحصاء اليومي الذي لا يرحم لأعداد القتلى والجرحى.

الندبات الناتجة عن هذا الصراخ الوطني المطول من أجل الاستقلال ومن أجل المساعدة ثابتة ولن تمحى من على وجوه وأجساد الأطفال والكبار في فلسطين، وبعضهم سيظل مشوها طول حياته.

ما برحت مئات المنظمات غير الحكومية منذ سنين طويلة تتكلم وتكتب وتجتمع وتضغط وتتظاهر بشأن تأثير هذا الظلم وتعلن تأييدها لقرارات الأمم المتحدة بشأن السلام في الشرق الأوسط. وظلت هناك علاقة وثيقة بين حركة المنظمات غير الحكومية ولجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بقضية فلسطين عام ١٩٨٣.

بصفة عامة، قامت المنظمات غير الحكومية بأدوار وثيقة الصلة على نحو متزايد بشأن القضايا الدولية وعمل الأمم المتحدة. وفي وقت سابق من هذا العام ذكرنا الأمين العام للأمم المتحدة بأسلوب بليغ بأنه لا يمكن إقامة ائتلاف عالمي فعال ونشط لمعالجة مشاكل كوكبنا، التي تفوق قدرة أي طرف على حلها بشكل مرضٍ إلا من خلال التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية.

وتبقى المنظمات غير الحكومية ملتزمة بشكل ثابت تجاه الأمم المتحدة وقيمها والقرارات ذات الصلة بوصفها الطريق الوحيد الفعال المفضي إلى السلام. وانهيار عملية السلام، التي من الواضح أنها تخطت الأمم المتحدة في معظم الوقت، يؤكد على صحة هذه الرؤية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية. ولا يمكن لدولة واحدة، حتى لو كانت دولة عظمى، أن تقيم سلاما بين الطرفين عندما تكون سياساتها وعلاقاتها هي ذاتها منحازة لصالح أحد الطرفين بشكل دائم وكامل.

وترى شبكة المنظمات غير الحكومية أن الوقت قد حان للعودة إلى الأمم المتحدة بوصفها النقطة المركزية لأي مسعى دولي حقيقي عن السلام ولكي تتقدم الأمم المتحدة إلى الأمام وتضطلع بهذا الدور. إن أي طريق جاد إلى السلام لا بد أن يكون متصلا بشكل مباشر وغير مباشر بالقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، كما قيل عدة مرات اليوم، وبالأمم المتحدة. لقد آن الأوان، كما نعتقد، لإعادة هذه المنظمة العالمية إلى مكانها الملائم في قلب تصميم جديد، ويجب ألا نضيع أي وقت حتى يتم ذلك.

وبالرغم من مرور سنوات عديدة على صيغة الأرض مقابل السلام، التي يوضحها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، إلا أنها تعالج تماما عدم شرعية الاحتلال المطول وتذكرنا بأنه على الرغم من السفسطة التي تجادل ضد ذلك، فإن أجزاء كاملة من القانون الدولي، قانون الدول المسؤولة، تنطبق على قضية فلسطين.

لقد دخلت الانتفاضة الجديدة اليوم يومها الثاني والستين، كما يسميها البعض، وسيزداد عدد القتلى والجرحى على حساب الشبان الفلسطينيين وأسرهم المفجوعة. ويعني هذا الواقع المرير بالنسبة لمنظمات غير حكومية عديدة أنه لا بد من أن يصبح إحراز تقدم حقيقي لإنهاء المواجهة بالسعي إلى سلام حقيقي وقابل للتنفيذ الأولوية المطلقة للأمم المتحدة ولكل واحدة من دولها الأعضاء، وأن تسعى كل دولة عضو ومنظمات غير حكومية عديدة في كل أنحاء العالم باجتهاد ونشاط لتحقيق النتيجة ذاتها.

من الحتمي أن يعاد البحث عن السلام إلى دار السلام هذا، المكرس منذ نشأته للسعي إلى السلم وصونه. والمنظمات غير الحكومية تتوق للمساعدة في تعبئة الجمعيات المدنية والحث على الدعم من حكوماتها من أجل هذه المبادرة. ومنذ عام ١٩٨٣ ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بفلسطين، ما برحت المنظمات غير الحكومية، بوصفها شبكة ناشئة، مع الأمم المتحدة تعمل جاهدة بوصفها من الشركاء المدنيين في مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني. إن تأمين الحق الفلسطيني في إنشاء دولة عاصمتها القدس الشرقية، والحق في العودة، والحق في التحرر من الفاقة والخوف، والحق في حياة طبيعية، هو الرابطة المشتركة التي تجمع بين المنظمات غير الحكومية والتي تربطنا، كما نعتقد، بهذه المنظمة الدولية.

آن الأوان لكي نقدم جيلا جديدا إلى قابلية تطبيق القانون الدولي وقيمته، وإلى القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وإلى أمم متحدة تخطو بسرعة إلى عصر جديد بثقة واقتدار. والقضية الماثلة أمامنا لا تقل عن كونها مصير الشعب الفلسطيني.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد بيتز على الإسهامات القيمة التي تقدمها دائما المنظمات غير الحكومية لعمل اللجنة.

والآن أتشرف بأن أعلن أن لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف تلقت رسائل دعم وتضامن من العديد من رؤساء الدول أو الحكومات ومن وزراء خارجية وحكومات ومنظمات. وسوف تُنشر نصوص الرسائل في نشرة خاصة تصدرها شعبة حقوق الفلسطينيين، ولكني أود أن أتلو عليكم قائمة أسماء من أرسلوها.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول التاليين: فخامة السيد فلاديمير بوتين، رئيس الاتحاد الروسي، وصاحب الجلالة عبد الله بن الحسين، ملك المملكة الهاشمية الأردنية، وفخامة السيد برهان الدين رباني، رئيس دولة أفغانستان الإسلامية، وسمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس الإمارات العربية المتحدة، وفخامة السيد سيد محمد خاتمي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية، وفخامة السيد فرناندو إنريك كاردوسو، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، وفخامة السيد فالنتين بانياغوا، رئيس جمهورية بيرو، وفخامة السيد أحمد نيشدت سيزر، رئيس جمهورية تركيا، وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس جمهورية تونس، وفخامة السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية، وفخامة السيد خامتاي سيفاندون، رئيس جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، وفخامة السيدة تشاندريكا باندرانايكا

كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية، وفخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، وفخامة السيد عمر حسن أحمد البشير، رئيس جمهورية السودان، وفخامة السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا، وسيادة العميد لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، وفخامة السيد جوزيف استرادا، رئيس جمهورية الفلبين، وفخامة السيد هوغو شافيز فرياس، رئيس جمهورية فترويلا البوليفارية، وفخامة السيد تراث دوك لونغ، رئيس جمهورية فييت نام الاشتراكية، وفخامة السيد غلافكوس كليريديس، رئيس جمهورية قبرص، وسمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثان، أمير دولة قطر، وفخامة السيد فيديل كاسترو روز، رئيس جمهورية كوبا، وسيادة الرئيس محمد حسني مبارك، رئيس جمهورية مصر العربية، وصاحب الجلالة محمد السادس، ملك مملكة المغرب، وفخامة الدكتور سام نوجوما، رئيس جمهورية ناميبيا، وسيادة الفريق علي عبد الله صالح، رئيس جمهورية اليمن.

كذلك تلقينا رسائل من رؤساء الحكومات التاليين: سيادة الجنرال بيرفيز مشرف، رئيس وزراء باكستان، ودولة الشيخة حسينة، رئيسة وزراء جمهورية بنغلاديش الشعبية، ودولة السيد فلاديمير إرموشين، رئيس وزراء جمهورية بيلاروس، ودولة السيد تشوان ليكباي، رئيس وزراء مملكة تايلند، ودولة السيد زو رونغجي، رئيس وزراء مجلس دولة جمهورية الصين الشعبية، ودولة السيد سامديتش هون سين، رئيس وزراء مملكة كمبوديا، ودولة السيد باكاليثا بيثويل موسيسيلي، رئيس وزراء مملكة ليسوتو، ودولة السير أنيرود جوغناوث، رئيس وزراء جمهورية موريشيوس، ودولة السيد أتال بيهاري فاجباي، رئيس وزراء جمهورية الهند.

كذلك تلقينا رسائل من وزراء الخارجية التاليين: معالي السيد أدالبيرتو رودريغوي جيافاريني، وزير خارجية جمهورية الأرجنتين، ومعالي السيد أناتولي زلينكو، وزير خارجية أوكرانيا، ومعالي السيد فاروق الشرع، وزير خارجية الجمهورية العربية السورية، ومعالي السيد بيتر رومان، وزير خارجية رومانيا، ومعالي السيد محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق، ومعالي السيد يوسف بن علوي، وزير خارجية سلطنة عمان، ومعالي السيد غيليرمو فرنانديز دي سوتو، وزير خارجية جمهورية كولومبيا، ومعالي السيدة ليلا راتسيفاندريا مانانا، وزيرة خارجية جمهورية مدغشقر، ومعالي السيد خانوس مارتوني، وزير خارجية جمهورية هنغاريا، ومعالي السيد يوهي كونو، وزير خارجية اليابان.

وكذلك بعثت حكومات أوروغواي وبوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى برسائل.

وتم تلقي رسالة من وفد جمهورية زمبابوي لدى الأمم المتحدة.

وتلقينا أيضا رسائل من الاتحاد الأوروبي، وأمين عام منظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي عز الدين العراقي.

كذلك بعثت المنظمات غير الحكومية التالية برسائل: لجنة التنسيق الأوروبي للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين، واتحاد فلسطين في بيرو، وجمعية الصداقة الهندية العربية، ومنظمة التقدم الدولي.

باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بأكملها، أود الإعراب عن خالص تقديرنا لرؤساء الدول أو الحكومات ولوزراء الخارجية والحكومات والمنظمات الذين ذكرتهم للتو، وكذلك لكل المشاركين، على جهودهم الحثيثة لتحقيق حل لقضية فلسطين وخاصة على الدعم الذي منحوه دائما للأنشطة المكلفة بها اللجنة.

وتثبت البيانات التي استمعنا إليها ورسائل التضامن التي تلقيناها اليوم مرة أخرى عزم المجتمع الدولي على إحراز تقدم في إحلال السلام في الشرق الأوسط من خلال بلوغ حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وفق قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي. ويمكنني أن أؤكد لكل واحد هنا بأن أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن تدخر وسعا في تحقيق هذه الأهداف.

يسعدني ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لسعادة السيد فاروق قدومي، رئيس الدائرة السياسية بمنظمة التحرير الفلسطينية.

السيد قدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) (تكلم بالعربية): يطيب لنا في ختام هذا اللقاء الدولي، الذي يعقد للتضامن مع الشعب الفلسطيني في سعيه الحثيث لاسترداد حقوقه الوطنية الثابتة، أن تعرب باسم الشعب الفلسطيني وممثله منظمة التحرير الفلسطينية عن جزيل شكرنا إلى جميع من شاركنا هذا الاحتفال بهذا اليوم التضامني مع شعبنا الفلسطيني.

وإننا نخص بالشكر أصحاب السعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة السيد هولكيري، والأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، وبيتر فان والسوم، رئيس مجلس الأمن، لحضورهم هذا الصباح ولكلمات الإعراب عن التضامن التي استمعنا إليها هذا الصباح.

كما أننا نقدر كل التقدير رسائل التضامن التي بعث بها رؤساء دول ورؤساء حكومات ووزراء خارجية الدول الصديقة ونقدر الرسائل التي استمعنا إليها من رئيس دول عدم الانحياز ومن سعادة السيد حامد البار وزير خارجية ماليزيا، ورئيس منظمة الوحدة الأفريقية والأمين العام لجامعة الدول العربية.

إن جهودكم المتواصلة وقيادتكم للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كان لها أكبر الأثر في دعم هذه القضية الفلسطينية في كل الميادين الدولية. إننا نقدر لكم هذه الجهود المخلصة، ونقدرها أيضا لأعضاء لجنتكم. ونقدم لكم ولبلدكم الشقيق شكرنا لكل ما تقومون به من مساع حميدة. كما أننا نعرب عن شكرنا لكل من شاركنا هذا الاحتفال، سواء أكان بالحضور أو بكلمات التضامن.

لقد وصلت قضية فلسطين إلى حالة من الغليان بسبب فشل المسيرة السلمية، والتي يعود سببها إلى تعنّت حكام إسرائيل ومماطلاتهم، وإلى لجوئهم إلى الإرهاب واستخدام السلاح والعنف، لعلهم يُكرهون شعبنا على القبول بما يعرضون عليه من مشاريع خاسرة. لقد صبر شعبنا زمنا طويلا وقضى السنوات التسع الماضية، منذ قَبِل المسيرة السلمية مع أشقائه العرب، واستمر في المفاوضات. لكن هذه المفاوضات لم تحقق النجاح المطلوب، بل زادت من عدم ثقة الشعب الفلسطيني بالمسيرة السلمية، بهذا التراكم من الوعود المتواصلة ممّن لهم القدرة على إنجاح هذه التسوية.

ودعني يا سيدي الرئيس أضرب لك مثلا على مضمون بعض الرسائل التي وصلت من راعي المسيرة السلمية، الرئيس كلينتون، إلى الرئيس عرفات يوم ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٩. وأقتبس لكم:

(تكلم بالانكليزية)

”في هذا السياق، وانطلاقا من روح الملاحظات التي أبديتها في غزة، نعرب عن تأييدنا لتطلعات الشعب الفلسطيني في تقرير مستقبله بنفسه على أرضه. وكما ذكرت في غزة، أعتقد أنه ينبغي للفلسطينيين أن ينعموا بالحياة الحرة اليوم وغدا وإلى الأبد.

”وترى الولايات المتحدة كذلك أن عملية أوسلو لم يقصد بها قط أن تكون طريقا بلا نهاية، رغم أننا مددنا المفاوضات لفترة عامين، وأننا توقفنا الآن أمام طريق مسدود في عملية السلام“.

(تكلم بالعربية)

بالنظر إلى كل هذه التجارب الطويلة والمفاوضات العقيمة، ولهذه الأعمال الإسرائيلية الاستفزازية والعدوانية، انطلقت انتفاضة الشعب الفلسطيني.

إن الأمم المتحدة في النهاية، وليس دولة بعينها، هي المسؤولة عن الأمن والسلام والاستقرار في العالم. ولذلك، فإننا نطالب الأمم المتحدة بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني، لأن الأمم المتحدة هي التي خلقت مشكلة فلسطين، وعلى أساسها قامت التسويات السياسية. فتبقى هذه هي مسؤولية الأمم المتحدة إلى أن تجد حلا عادلا للقضية الفلسطينية.

وفي الختام نعرب لكم عن شكرنا وتقديرنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سوف يكون في النقاط الهامة التي أثارها السيد قدومي فائدة لنا جميعا وأرجو من السيد قدومي أن ينقل إلى الرئيس عرفات وإلى الشعب الفلسطيني صادق تضامننا وتأييدنا.

ما زالت الرسائل تصلنا. وستستكمل القائمة فيما بعد. وقد تلقينا رسالة من السيد على عبد الله صالح، رئيس جمهورية اليمن، ومن الجنرال برويز مشرف، الرئيس التنفيذي لجمهورية باكستان الإسلامية، ومن السيد بهارات جاغديو، رئيس جمهورية غيانا.

قبل رفع هذه الجلسة الرسمية، أود أن أوجه الشكر مرة ثانية إلى كل من جعلوا من الممكن عقدها، وبخاصة إلى أعضاء شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة خدمات المؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، وكل من أسهم في ذلك بالعمل وراء الكواليس.

وأود أن أشير أيضا إلى أنه سيجرى الليلة في الساعة ١٨/.. افتتاح معرض للفن الفلسطيني، تنظمه اللجنة بالتعاون مع بعثة المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، وذلك في الردهة العامة لمبنى الجمعية العامة. ويضم معرض هذا العام، وعنوانه ”الأرض“، مجموعة لوحات لفنانين فلسطينيين. ويعقب الافتتاح حفل استقبال وجميع الموجودين هنا مدعوون لحضوره.

كما سيُعرض في هذه القاعة بعد انتهاء هذه الجلسة مباشرة فيلمان، أحدهما بعنوان ”خلف الأسوار“، وهو إنتاج مشترك للإمارات العربية المتحدة والسلطة الوطنية الفلسطينية، والآخر عنوانه ”رغم كل الصعاب“، وهو من إنتاج وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا). وأدعو جميع الحاضرين إلى البقاء في القاعة لمشاهدة هذين الفيلمين.

مرة أخرى، أود أن أشكر جميع الموجودين هنا على حضورهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.